دفع دخل مقدر وهو ان العلة اذا كانت كثيرة كما
ذكرتم في المثال المذكور من انها مادية وصورية
فيلزم ان يكون معلولا لها ايضا كثيرة مع ان الواقع
خلاف ذلك فاد فعه المص بانا لا نسلم تعدد ذات المعلول
بل يستلزم تعدد جهة المعلولية وهو مسلم وتعددها
لا يستلزم تعدد ذاته فاللازم غير محال والمحال غير
لازم لا يقال مجموع شريك الباري شريك الباري مركب
وكل مركب ممكن وحاصله ان المقدمة
المذكورة باطلة فان شريك الباري كلي وهو كما يصدق
على واحد من افراده يصدق على المجموع فيصدق بعض
شريك الباري مجموع وكل مجموع ممكن فبعض شريك
الباري ممكن مع ان كل شريك الباري ممتنع بيان صغرى
القياس واضح على الفرض المذكور وبيان الكبرى
ان المجموع المركب مفتقر في وجوده الى اجزائه وكل
مفتقر في وجوده الى شي ممكن وهو واضح في نفسه
ويتوضح بزيادة التوضيح في الحكمة وجوابه ايضا من
وجهين الاول مثل ما ذكرت انفا من ان هذا الكلي شريك
الباري لا يجوز ان يكون من الكليات المذكورة والثاني
كما قاله المصنف بمنع كلية الكبرى لانا لا نسلم ان كل مركب ممنوع
فان المركبات الفرضية كالمجموع المركب من النقيضين
ليس بممكن بل المراد بها المجموعات الواقعية ومع الاتحاد
الاوسط فاشار اليه بقوله فان افتقار الاجتماع على تقدير
الوجود الفرضي لا ينافي الامتناع في نفس الامر اذ لا منافاة بينهما فان
الاحكام الفرضية المناقضة للاحكام النفس الامرية بحسب
الظاهر قد توجد في موضع واحد موضوع واحد كما مر

مثاله

مثاله سابقا من ان الشي اذا فرض وجوده مع عدمه
فاذا كان موجودا في نفس الامر يكون معدوما بحسب
الفرض واذا كان معدوما فيها يكون موجودا بحسب
الفرض ولا تناقض ولا استحالة فيه فان التناقض
المستحيل يعتبر فيه اتحاد الجهة ولا اتحاد ها هنا الا ترى انه
يستلزم المحال بالذات فلا يكون اي ممكنا بالذات في الواقع فان
الممكن بالذات لا يستلزم المحال كذلك وان كان قد يجامع مع
الاستحالة بالغير كما يقال في عدم العقل الاول فانه ممكن بالنظر
الى ذاته وان امتنع بالنظر الى غيره وهو الواجب تعالى فان
قلت وقوع الاستحالة بالغير مستحيل بالذات مع ان يجوز
والممكن بالذات افترقا فان العقل الاول بالنظر الى ذاته يجوز ان
معدوما فاذا عدم بالنظر الى ذاته امتنع الاقتضاء التام
له من الواجب تعالى قلت اولا انا لا نسلم ان وقوع
الاستحالة بالغير مستحيل بالذات بل مستحيل بالغير كذلك
استحالة وقوع وقوعه وهكذا الى ما لا يتناهى وثانيا ان
وقوع عدم العقل الاول بالنظر الى ذاته لا ينافي وقوع الوجود
وضرورية بالنظر الى الواجب تعالى اذ بتغاير الجهتين
يرتفع التناقض كما نبهناك انفا والحق عندي ان بعض
المستحيلات بالذات قد يجوزه بعض الممكنات بمعنى انه
لا يحيله الا ترى ان كون الانسان حمارا انما يحيله ذات الانسان
والحمار دون ذات الاشجار والحيوانات ولذا قالوا ان الانقلاب
المستحيل الذاتي لكون الجوهر عرضا انما يستحيل بالنظر الى ذات المتقلبين
ولا يقتضي استحالته ذات الواجب تعالى وكذلك الخرق
والالتيام في الافلاك ووجود الخلا لا يقتضيه وجود
زيد او عدمه كما لا يخفى على المتفطن وحاصله ان وجود الشي يستلزم

Copyright © King Saud University